

الضوابط الشرعية للمفطرات
في مجال التداوي
دراسة تأصيلية مقارنة، وتطبيقية
على مرض السكري

د . عبد الرحمن بن عبد الله السند

عميد التعليم عن بعد بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأستاذ المشارك، ورئيس قسم الفقه المقارن

في المعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ؛ وبعد:

لقد جاء الله - جل وعلا - بدين عظيم، وشرع متكامل لجميع شؤون الحياة ومقوماتها ، شرع (لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا) ^(١) ، شرع (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَتْرِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)) ^(٢) ؛ حد الله سبحانه وتعالى فيه لعباده حدوداً منضبطة واضحة ، لا يتعداها إلا الظالمون، كما قال سبحانه : (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ^(٣). وقد نهي الله - تعالى - عباده عن نواه ومحرمات ، وفرض عليهم فرائض وواجبات؛ ولعلم الله سبحانه وتعالى بالعوارض التي تعرض لعبيده ، ورحمته بهم، وتيسيره عليهم، كما قال - تعالى - : (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ^(٤) ، وقال : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ، ^(٥) وقال : يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ^(٦) ، وقال : (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(٧) ؛ فقد أناط فعل الواجبات بالاستطاعة، كما قال - تعالى - : ((فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) ^(٨) ، وترك المحرمات بانعدام الحاجة والضرورة ، كما قال - تعالى - : (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ) ^(٩) ، فله جل وعلا عظيم الشكر والامتنان.

(١) الكهف : ٤٩ .

(٢) فصلت : ٤٢ .

(٣) البقرة : ٢٢٩ .

(٤) البقرة : ٢٨٦ .

(٥) الحج : ٧٨ .

(٦) البقرة : ١٨٥ .

(٧) النساء : ٢٨ .

(٨) التغابن : ١٦ .

(٩) الأنعام : ١١٩ .

وإن من جملة ما أوجبه الله تعالى على عبده ؛ صوم شهر رمضان ، أحد أركان الإسلام ، ومبانيه العظام.

ولما كان العبد ضعيفاً لا يخلو من أسقام الحياة وأمراضها، التي كتبها الله تعالى على عباده ، مما لا يستطيع معه القيام بهذا الواجب ، في بعض الأحوال والأعراض ، فقد أباح له الشارع الإفطار وقضاء الصيام ، قال - تعالى - : (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ^(١)

ومع هذه الرخصة الشرعية ، يحصل لعدد من المرضى، القدرة على الصيام ، والاستغناء عن الطعام والشراب، مع تعاملهم بالدواء، الذي اختلفت صورته وأشكاله وطرق تعاطيه في العصر الحديث، مما حير المريض في سلامة صومه مع تناوله للدواء، وأصبح بحاجة إلى من يبين له الحكم الشرعي اللائق بنفسه وحاله.

وقد بات الأمر بجواز الإفطار من عدمه ، وتحديد ما يدخل في ذلك وما يند عنه؛ من المسائل التي كثر الخلاف فيها وانتشر، لأسباب عديدة، من أبرزها في تقدير الباحث : ندرة وجود دراسات أو جهات ، تشترك فيها الخبرة الطبية ، مع العلم الشرعي ، حتى تخرج الأحكام والفتاوى والقرارات، بتأصيل علمي ناضج ، مبني على أسس شرعية ، ودراية طبية عملية.

مما يتعين معه من أهل العلم والفقه والرأي ، أن يساهموا في حسم هذه المسائل، أو توضيق فجوة الخلاف فيها بين الفقهاء والباحثين والمفتين.

وهذه محاولة من الباحث للمساهمة في تحقيق شيء من ذلك.

(١) البقرة : ١٨٥ .

الدراسات السابعة: ١- لا يفوتني أن أشير إلى عرض مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ طرفاً من هذا الموضوع ، قبل أكثر من (١٢) سنة^(١) ، بعنوان (المفطرات في مجال التداوي)، وقد حفل الموضوع بأبحاث متينة ، شرعية وطبية ، وجاء في مثانيه تعاليق قيمة، وإضافات ساخنة ، قد أثرت الموضوع ، وفتقت الأذهان .

إلا أن ما عابه في الأخير، صيغة القرار، التي قضت على كثير من زينة الموضوع وما حمله من جديد؛ إذ ضرب القرار صفحاً، عن التأصيل العلمي ، ووضع الأطر والضوابط التي يمكن أن يهتدي بها الباحث والفقيه ، واختصر الموضوع بتعداد المفطرات بالأمثلة المجردة ، وأجل إصدار قرار في عدد من الصور لمزيد البحث والدراسة.

وكان المرجو والمؤمل منه ، إصدار قرار يحمل معايير وضوابط شرعية ، لما يفطر وما لا يفطر، ويترك تنزيل الصور لاختلاف النظار ورأي المجتهدين.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت استفادة الباحث من هذه الدورة كبيرة ، وأحسب أني أضفت شيئاً كثيراً، بعد الجمع والتحرير والتحليل ، وخلصت إلى نتائج جديدة، شجعتني على كتابة هذا البحث ، ولولا هذه الإضافات التي أحسبها جديرة بإظهارها، ما كتبت هذا البحث ولا نشرته.

ومن قارن بين أبحاث المجمع وما صاحبه من مناقشات ، وهذا البحث؛ وقف على حقيقة ما أقول .

٢- كما وقفت على بحث طبع في غلاف لطيف ، بعنوان : (مفطرات الصيام المعاصرة) للدكتور أحمد الخليل ، وهو بحث حسن في الجملة ، استفاد من أبحاث المجمع، وأعاد ترتيب الأمثلة التي أصدر فيها المجمع قراره ، وذكر الخلاف مع الأدلة، وأقوال علمائنا المعاصرين فيها.

وقد وقع في ما وقع فيه المجمع ، من الدوران حول الأمثلة والتطبيقات ، من غير بيان ضوابط وقواعد؛ تحكم المسألة ، وتحدد المسار.

(١) الدورة العاشرة ، المنعقدة في جدة، بالمملكة العربية السعودية ، في الفترة من ٢٣-٢٨/صفر/١٤١٨هـ.

٣- وثمة كتابات أخرى سابقة على ما تقدم ، لم تخرج عن دائرة التمثيل.

خطة البحث:

انتظمت خطة البحث في: مقدمة ، وسبعة مباحث ، وخاتمة.

المبحث الأول:تعريف الصوم .

المبحث الثاني :حد المرض المبيح للفطر.

المبحث الثالث: مدرك الخلاف في مناط الإفطار: وفيه مطالب:

المطلب الأول : العلة الجامعة لمفسدات الصيام .

المطلب الثاني : الجوف المعتبرة في الإفطار.

المطلب الثالث : المنافذ المعتبرة في الإفطار.

المبحث الرابع: اعتبار رأي الطبيب المعالج وشروطه.

المبحث الخامس:قضاء المريض للصوم وأحواله.

المبحث السادس:الضوابط الشرعية لـ: (المريض)، و(المرض)، و(الدواء): في مجال الصيام .

المبحث السابع :دراسة تطبيقية لمرض السكري ؛ وفيه مطالب:

المطلب الأول : تعريفه.

المطلب الثاني : أنواعه.

المطلب الثالث : التصنيف الطبي للحالات المرضية لمرضى السكري .

المطلب الرابع : مدى توافر الضوابط الشرعية في الحالات المرضية المذكورة ، من حيث جواز الصيام من عدمه.

وهذا أوان الشروع في المقصود.

المبحث الأول

تعريف الصوم

تعريفه لغة:

هو الإمساك عن الشيء، والترك له.

ومنه ترك (= الإمساك عن) الطعام والشراب والكلام والنكاح والسير^(١).

تعريفه في الاصطلاح :

جاء في المبسوط للسرخسي : (الصوم في الشريعة عبارة عن : إمساك مخصوص؛ وهو الكف عن قضاء الشهوتين ، شهوة البطن وشهوة الفرج ، من شخص مخصوص؛ وهو أن يكون مسلماً طاهراً من الحيض والنفاس ، في وقت مخصوص؛ وهو ما بعد طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس ، بصفة مخصوصة وهو أن لكون على قصد التقرب ، فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة)^(٢).

وقال ابن عبد البر في الكافي : (معنى الصيام في الشريعة: الإمساك عن الأكل والشرب والجماع)^(٣).

وجاء في مغني المحتاج : (الصوم شرعاً: إمساك عن المفطر، على وجه مخصوص)^(٤).

(١) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٢٤٢ - ٢٤٣) مادة (صوم)، القاموس المحيط (ص ١٤٦٠) مادة (صوم).

(٢) (٥٤/٣)

(٣) (ص ١٢٤).

(٤) (٤٢٠/١).

وقال ابن قدامة : (الصوم في الشرع عبارة عن: الإمساك عن أشياء مخصوصة، في وقت مخصوص ... والصوم المشروع هو: الإمساك عن المفطرات ، من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس)^(١). وتعريفه الثاني أئين.

وتعريف السرخسي من أجود التعريفات وأتملها، وما أشار إليه في آخر كلامه من مقارنة التعريف الشرعي للتعريف اللغوي، ظاهر جداً.

(١) المغني (٤/٣٢٣، ٣٢٥).

المبحث الثاني

حد المرض المبيح للفطر

يقول الله - تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)^(١).

فهذه الآية الكريمة نص واضح في أن المريض من أصناف المعذورين من الصيام ، وجواز قضائه بعد حين.

وليس هذا محل خلاف أو إشكال ، وإنما المقصود : هل كل مريض يباح له ذلك؟ ظاهر الآلة الكريمة أن كل من شمله مسمى المرض هو كذلك ، حتى لو كان وجع الإصبع ، وهو ما ذهب إليه أفراد من السلف^(٢)؛ إلا أن هذا الظاهر غير مراد بالتأكيد، كما تتابعت عليه أفهام جماهير السلف والعلماء.

فقد ذهب جمع من السلف إلى أنه المرض الذي لا يطيق صاحبه معه القيام لصلاته ، وذهب آخرون إلى أنه : كل مرض كان الأغلب من حال صاحبه مع الصوم أن يزيد في علته زيادة غير محتملة^(٣).

فليس كل مرض يباح معه الفطر، كما أنه ليس كل مرض يباح معه التيمم.

ولذلك قال الشافعي، وهو من هو في الفقه واللغة:

(١)البقرة : ١٨٥ .

(٢) كعطاء وابن سيرين . ينظر: تفسير الطبري (١٥٠/٢)، أحكام القرآن لابن العربي (٧٧/١)، المغني (٤٠٤/٤).

وبعض الباحثين اعتذر لابن سيرين بأنه كان يتناول علاجاً للتخفيف من وجع إصبع، ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٤٢٣/٢) ولا وجه له.

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١٤٩/٢-١٥٠).

(المرض : اسم جامع لمعان، لأمراض مختلفة ، فالذي سمعت : أن المرض الذي للمرء أن يتيمم فيه : الجراح)^(١).

فهذا التقرير نفيس جداً ، يبين أن المرض له إطلاق واسع ، وليس المراد بإطلاق الشارع له، كل ما يجمعه اسم المرض من معنى، وإنما المراد: المعنى الذي تحققت فيه العلة التي من أجلها أباح الشارع الرخصة فيه^(٢).

ولذلك قال ابن قدامة : (المرض لا ضابط له، فإن الأمراض تختلف ، منها ما يضر صاحبه الصوم ، ومنها ما لا أثر للصوم فيه... فلم يصلح المرض ضابطاً، وأمكن اعتبار الحكمة : وهو ما يخاف منه الضرر، فوجب اعتباره بذلك)^(٣).

فالتحقيق أن من كان الصوم يجهد جهداً غير محتمل ، سواء بتأخر برئه ، أو بزيادة مرضه ، فله الإفطار وقضاء عدة من أيام أخر، وذلك بأنه إذا بلغ ذلك الأمر به هذا المبلغ ، ولم يؤذن له في الإفطار، فقد كلفناه عسراً ومنعناه يسراً ، وذلك خلاف ما أخبر الله به في الآية نفسها بقوله : ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)).

وأما من كان الصوم لا يجهد ، فإنه بمعنى الصحيح الذي يطيق الصوم ، فعليه أداء فرضه ، وصوم الواجب في وقته ، وإيجابنا له ذلك ليس فيه عسر، كما أن إباحتنا له الإفطار ليس فيها مزيد يسر، وهو المعنى الذي لأجله أباح الشارع للمريض الترخص في الإفطار، وبزوال الملة نزول الحكم^(٤).

قال ابن قدامة : (المرض المبيح للفطر، هو الشدائد الذي يزيد بالصوم ، أو يخشى تباطؤ برئه)^(٥).

(١) الأم(٤٢/١).

(٢) ينظر: الأم(٤٢/١) - (٤٣).

(٣) المغني (٤٠٤/٤) .

(٤) يراجع : تفسير الطبري (٢/ ١٥٠) .

(٥) المغني(٤٠٤/٤).

ويلحق به : الإنسان الصحيح ، لكن يخشى المرض فيما لو صام، قال ابن قدامة: (والصحيح الذي يخشى المرض بالصيام ؛ كالمريض الذي يخاف زيادته في إباحة الفطر؛ لأن المريض إنما أبيح له الفطر؛ خوفاً مما يتجدد بصيامه من زيادة المرض وتطاوله، فالخوف من تجدد المرض في معناه^(١)).

وليس (خشية المرض) على إطلاقها بالتأكيد، بل المقصود: حصول يقين ، أو ظن غالب ، بحصول المرض^(٢).

وأحسب أن هذا التقرير كاف، وإلا ففي البحث زيادة لمستزيد، ويحتمل تشقيق المسألة ، إلى تحديد ضابط المشقة التي يباح معها الصيام ، وإن كان ضبط مثل ذلك لا مطمع فيه، إذ ليس بالوسع اعتماد حد في ذلك، وماذا إلا أن الشارع لم يقصد -والله تعالى أعلم - تحديد ذلك، فلم نتكلف ما لم يكلفنا الله - تعالى - به؟

يؤيد ذلك أن جملة من التخفيضات الشرعية ، قد أقام الشارع فيها السبب مقام العلة ، مما يؤكد أن المشقة المعتبرة في التخفيضات ليس لها ضابط مخصوص ، ولا حد محدود يطرد في جميع الناس .

فكانت الرخصة إضافية بالنسبة إلى كل مخاطب بنفسه ، بمعنى أن كل أحد - في الأخذ بالرخصة - فقيه نفسه ، ما لم يجد فيها حد شرعي فيقف عنده^(٣). فالواجب على العالم والفقيه والمفتي أن يبين حكم الله - تعالى - للعامي والسائل، وأن يفهمه حدود الرخصة الشرعية ، وأما ما وراء ذلك فليس من مهمته ، إذ يدين السائل فيما بينه وبين الله - تعالى -، في دخول محله أو حاله أو زمانه أو مكانه في حدود الرخصة ، وهو ما يسمى بتحقيق المناط .

● خلاصة ما تقدم :

- أن المريض الذي يباح له الفطر له أحوال :

(١) المغني (٤/٤٠٤-٤٠٥).

(٢) واعتراض بعض الباحثين على ذلك غير مسلم . ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٣٦٨/٢) مداخلة الشيخ عبد الله بن منيع ، و (٣٧٧/٢) إجابة د. وهبة الزحيلي ، و (٤٣٩/٢) إجابة الشيخ المختار السلامي.

(٣) إراجع : الموافقات (١/٣١٤-٣١٥) والكلام ملفق منه.

- ١- المريض الذي لا يطيق الصوم بحال ، ولا يقدر عليه، فهذا غير مكلف به . وينبغي أن يكون حكم مثل هذه الحال ، من المعلوم بالضرورة للعامي قبل العالم. قال الشاطبي : قد وقع (الإجماع على أن تكليف ما لا يطاق غير واقع في الشريعة)^(١).
- والفطر في حقه حتم لازم .
- قال ابن العربي : (المريض الذي لا يطيق الصوم بحال ، فعليه الفطر واجباً)^(٢).
- ولو صام فأضر نفسه، فلا أتورع عن القول بتأثيره وظلمه لنفسه؛ لتعديده وتفريطه في المحافظة على صحته وجسده .
- ٢- المريض الذي يقدر على الصوم ، لكن بجهد وكلفة ومشقة ، بحيث يتأخر برؤيه وشفاءه.
- ٣- أو يزيد مرضه ويتضاعف.
- ٤- الصحيح الذي يخشى بصيامه المرض، خشية جازمة أو غالبية.
- فهؤلاء ممن يشملهم معنى المرض المبيح للفطر^(٣).
- وحكمهم حكم العاجز عن الصيام .

(١) الموافقات (١٥٠/١) بتصرف يسير. وينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (١٣/٢) بحث مفتي تونس الشيخ محمد المختار السلامي ، وهو بحث نفيس مؤصل.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٧٧/١) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: قوانين ابن جزي (ص ٨٢) فقد عدد أحوال المريض مع الصوم .

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن (مما ينبغي أن يعرف: أن الاستطاعة الشرعية المشروطة في الأمر والنهي ؛ لم يكتف الشارح فيها بمجرد المكنة ولو مع الضرر، بل متى كان العبد قادراً على الفعل مع ضرر يلحقه، جعل كالعاجز، في مواضع كثيرة من الشريعة)^(١).
- أما المريض الذي لا يجد عسراً أو حرجاً في صومه ، فالصوم في حقه واجب ، وما به من مرض لا يبيح له الفطر.
- وهذه قاعدة ضابطة في ذلك : (المشقة المحتملة المعتادة)، فإن لم تكن كذلك ؛ جاز معها الفطر للمريض.
- والجواز وال لزوم متناسب مع شدة المشقة وخفتها، فكلما زادت المشقة زاد لزوم فطره .
- قال الشافعي: (والحال التي يترك بها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل ، وكذلك المريض ... وإن زاد مرض المريض زيادة بينة : أفطر، وإن كانت زيادة محتملة : لم يفطر..)^(٢). وبالله - تعالى - التوفيق.

(١) مجموع الفتاوى (٤٣٩/٨).

(٢) الأم (١٠٤/٢).

المبحث الثالث

مدرك الخلاف في مناط الإفطار

المطلب الأول : العلة الجامعة لفسادات الصيام :

إن الحديث في هذا المطلب ، من مفاصل البحث في نظري ، بل أكاد أجزم أن أصل الخلاف القائم بين الفقهاء والباحثين ، في المفطرات المعاصرة، لا سيما الطبية منها؛

هو تحرير المعنى الذي أناط به الشارع فطر الصائم.

ثمة معنى متفق عليه في الجملة بين فقهاء المذاهب ، ولا أجد ما نستدعي سرد النقود في ذلك، فقد طرق الموضوع عدد من الباحثين في هذا المجال ، لا سيما أصحاب البحوث التي قدمت للمجمع في دورته العاشرة، التي سبق أن أشرت إليها، وقد ذكروا نصوصاً عن علماء المذاهب الأربعة.

وسأحاول هنا تلخيص النقول وتحريرها، سواء من كلام العلماء المتقدمين، أو الباحثين المعاصرين؛ من الفقهاء وأهل الخبرة من الأطباء، مع التعليق على ذلك.

من نافلة القول ، أن الباب يخلو من علة منصوبة من الشارع ، ولم يعد أمام الفقيه سوى تلمس العلة واستنباطها، من خلال مسالك العلة المعروفة في فن الأصول.

ولذلك ينبغي أولاً بيان المفطرات المنصوبة والمجمع عليها، ومن ثم محاولة استخراج العلة الجامعة بينها.

يقول الله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ

لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ^(١). فالأكل والشرب والجماع ، من المفطرات نصاً، وهي محل إجماع .

قال ابن قدامة - رحمه الله - : (يفطر بالأكل والشرب بالإجماع)^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (يفطر بالنص والإجماع : الأكل والشرب والجماع)^(٣).

وجاء في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - ، لما سئلت عن صوم الحائض وصلاتها، فقالت : (كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة)، وهذا لفظ مسلم^(٤).

فالحيض (ويلحق به النفاس) من مفسدات الصوم نصاً ، قال أبو بكر الكاساني معلقاً على حديث عائشة : (والظاهر أن فتواها بلغ الصحابة ولم ينقل أنه أنكر عليها منكر، فيكون إجماعاً من الصحابة)^(٥).

وقال ابن تيمية : (ثبت بالسنة واتفاق المسلمين أن دم الحيض ينافي الصوم ، فلا تصوم الحائض ، لكن تقضي الصيام)^(٦).

والاستقاء^(٧) من مفسدات الصوم بالاتفاق^(٨).

(١)البقرة : ١٨٧ .

(٢)المغني (٤/٣٤٩).

(٣)مجموع الفتاوى (٢٥/٢١٩) بتصرف يسير.

(٤) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥).

(٥)بدائع الصنائع (٢/٨٩، ٩٤).

(٦)مجموع الفتاوى (٢٥/٢١٩-٢٢٠).

(٧)إلقيء عمدا .

وإن كان الحديث فيه لا يصح^(٢)، إلا أن الاتفاق كاف .

هذه هي المفطرات المنصوصة والمجمع عليها، وأما المختلف فيه من المفطرات فهو كثير يقوى الخلاف في بعضها ويضعف، كالحجامة، والاستعاظ، والاكتحال، والاحتقان، والتقطير، والادهان؛ إلى غير ذلك مما هو متناثر في كتب الفقهاء.

وعمداد من يجعل تلك من مفسدات الصيام؛ إما حديث مختلف في صحته، وليس هذا مما نحن فيه، وإما القياس على المنصوص، وهذا محل البحث.

فعمد جميع فقهاء المذاهب إلى إناطة الحكم بعلة، ثم طردوا القياس عليها.

وكان مما قيل في علة الإفطار: الوصول إلى الجوف^(٣)، أو الوصول إلى أي مجوف^(١)، أو استقرار الداخل في الجوف^(٢)، أو الوصول إلى الدماغ^(٣)، أو الداخل منفذ^(٤)

(١) هو محل اتفاق بين المذاهب الأربعة والظاهرية، وقد نقل ابن المنذر (ص ٥٩) فيه الإجماع، وأشار للإجماع ابن عبد البر (التمهيد ١٧٢/٧) مستدلاً به، واكتفى الخطابي بنفي الخلاف (كما في المغني ٣٦٨/٤)، ونسبه ابن قدامة (المغني ٣٦٨/٤) لعامة أهل العلم. وهو الصواب، ألا أن حكاية الإجماع، فيها شيء، إذ الخلاف محكي.

ويستدل المخالفون بحديث أبي سعيد: (ثلاثة لا يفطرون: القيء، والحجامة، والاحتلام) رواه الترمذي (٧١٩) وغيره، ولا يصح؛ فيه أكثر من علة، وقد ضعفه محمد بن يحيى الذهلي، والإمام أحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبيهقي، والدارقطني، والترمذي. ينظر: التلخيص الحبير (١٩٤/٢).

(٢) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض) أخرجه: أبو داود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦)، وأحمد (٤٩٨/٢) وغيرهم.

. والحديث رجاله ثقات، وظاهر إسناده الصحة، وقد صححه جماعة من أهل العلم، لكن فيه علة، ولذلك ضعفه كبار المحدثين كالإمام أحمد، والبخاري، والترمذي، والدارمي، وابن عبد البر، والبيهقي، وابن القيم، وابن حجر.

ينظر: مسائل أحمد برواية أبي داود (ص ٣٨٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٩١/١)

العلل الكبير للترمذي (ص ١١٥)، نصب الراية (٤٤٩/٢)، الاستذكار (٣٤٧/٣)، سنن الدارمي (١٧٧٠)، السنن الكبرى للبيهقي (٢١٩/٤)، تهذيب السنن (٢٦٠/٣-٢٦١)، رسالة الصلاة (ص ٥٨-٥٩) كلاهما لابن القيم، فتح الباري (٢٢٣/٣)، التلخيص الحبير (١٨٩/٢)، تعليق التعليق (١٧٧/٣). (

(٣) بدائع الصنائع (٩٢/٢)، المغني (٣٥٣-٣٥٢/٤)، مجموع الفتاوى (٢٤٣/٢٥).

أو ما يحيل الدواء والغذاء^(٥)، أو التغذية^(٦)، أو التقوية^(٧)، أو التلذذ والشهوة^(٨)، وغيرها. وهذا المسلك فضلاً عن عدم استناده إلى نقل، فإن فيه من التوسع، والتضييق على الصائمين، والعسر في انضباطه، وسهولة انخراجه وتناقضه، ما لا يتوافق وسمه هذا الدين العظيم و يسره، وما لا تشهد له مقاصد الشريعة ونصوصها العامة.

وأسلم منه، ما أشار له أبو بكر الكاساني بتأصيل متين، لم أقف على من أشار إليه من الباحثين، وهو قوله: (ركن الصوم: الإمساك عن الأكل والشرب والجماع...)

فلا يوجد الصوم بدونه، وعلى هذا الأصل؛ يبنى بيان ما يفسد الصوم وينقضه؛ لأن انتفاض الشيء عند فوات ركنه أمر ضروري، وذلك بالأكل والشرب والجماع، سواء كان صورة ومعنى، أو صورة لا معنى، أو معنى لا صورة^(٩).

ولذلك أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية على من توسع في المفطرات، مستنداً على القياس بجامع تلك العلل المستنبطة، بكلام طويل لا يخلو من حدة^(١٠)، ومن أبرز ما قاله راداً على أبرز دليل لهم، قوله: (والذين قالوا: إن هذه الأمور تفطر.. لم يكن معهم حجة عن النبي صلى عليه وسلم، وإنماذكروا ذلك بما رأوه من القياس.... وإذا كان عمدتهم هذه

(١) المغني (٣٥٢/٤)، الفروع (٧/٥).

(٢) بدائع الصنائع (٩٣/٢).

(٣) المغني (٣٥٣/٤)، مجموع الفتاوى (٢٤٣/٢٥).

(٤) بدائع الصنائع (٩٣/٢)، المغني (٣٥٤/٤)، مجموع الفتاوى (٢٤٣/٢٥).

(٥) مغني المحتاج (٥٩/٤)، الفروع (٧/٥)، مجموع الفتاوى (٢٤٧/٢٥).

(٦) بدائع الصنائع (٩١/٢)، المغني (٣٥٠/٤).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٤٥/٢٥).

(٨) المبسوط للسرخسي (٧٤/٣)، فتاوى أبي زهرة (ص ٢٥١، ٢٥٣)، الشرح الممتع (٣٦٩/٦).

(٩) بدائع الصنائع (٩٠/٢).

(١٠) وسبقه لهذا الإنكار والحدة فيه؛ ابن حزم كما سيأتي.

الأقيسة ونحوها ؛ لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة)، ثم ع ضد كلامه بتأصيل علمي نفيس ، من عدة أوجه ، يحسن مطالعته والاستفادة منه^(١).

وحاصل رأيه: تضيق دائرة المفطرات في الأكل والشرب والجماع وما كان في حكمها صورة أو معنى، كإدخال الماء عن طريق الأنف ، أو بلع الحصة ، أو أكل التراب ، أو الاستمنا، أو الحقن المغذية في هذا العصر. وقد اعتمد هذا الرأي ومشى عليه ، جل علماء العصر ومفتوهم^(٢).

المطلب الثاني: الجوف المعتبر في الإفطار يتكرر مصطلح (الجوف) في كتابات العلماء، عند حديثهم عن مناهل إفساد الصوم ، ومن عباراتهم المشتركة في ذلك : (إن ما دخل إلى الجوف فهو سبب في إفطار الصائم)، وهذا ما عنيته قريباً من أن ثمة معنى يجتمع فيه العلماء في الجملة ، وذلك في تحديد علة فساد الصوم ، إلا أنه عند التدقيق ، نجد أن تفسيرهم لموادهم ب(الجوف) مختلف. يضيف بعض الفقهاء على هذا المصطلح قيوداً، منها: أن يكون الداخل من

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/٢٣٣-٢٥٨).

(٢)

منهم ممن وقفت عليه : محمود شلتوت في الفتاوى له (ص ٣٦-١٣٧)، ومحمد رشيد رضا في فتاواه (٥/٢١٢٣)، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، كما هو ظاهر من مواضع متعددة من فتاواه (١٠/٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥)، والشيخ محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٦/٣٦٩، ٣٦٩، ٣٧٠-٣٧١)، والدكتور يوسف

القرضاوي في فقه الصيام (ص ٩٣-٩٤)، وغيرهم.

بل إن جل من أشار لهذه المسألة من أصحاب البحوث التي قدمت للمجمع في دورته العاشرة ، في موضوع (المفطرات في مجال التداوي)، قد انتصروا لهذا الرأي ، وهو ظاهر قرار المجمع الذي انتهى إليه في هذا الموضوع.

وقد سبق شيخ الإسلام إلى تضيق المفطرات ؛ أبو محمد ابن حزم (المحلى ٦/٢٠٣-٤٠٢)، وموافقته غير محتفل بها، لإسقاطه القياس من أصله ، سواء في ما يقوى فيه القياس ، وما لا يقوى ، كما في مسألتنا . والله أعلم.

أحد (المنافذ)، وهذا من المصطلحات التي تتكرر أيضاً، وسماها بعضهم (المخارق)، ثم يأتي بعضهم ويقيده (بالمنفذ المعتاد)، أو (الواسع)، أو (العالِي) ^(١)، أو (الخلقي)، أو (الطبيعي)، وبعضهم يجعله عرياً من الوصف.

إن الجوف مصطلح يشمل أجزاء متعددة ، الحد الأدنى منه؛ اتفقوا على دخوله فيه، وتنازعوا فيما عداه.

فالمعدة أقل ما يدل عليه اسم الجوف ، وبعضهم زاد عليه التجويف البطني ، وهو ما وراء الحلق، وانتهاء بدبر الإنسان، وهو الذي يطلق عليه الأطباء (الجهاز الهضمي)، وبعضهم غلا حتى جعل جسد الإنسان كله جوفاً، فلو غرز آلة حادة في أي جزء من جسده ، فسد صيامه!.

ومما يستغرب إدخال الرأس (الدماغ) في مفهوم الجوف ، وجعله أحد الجوفين ^(٢)، وبعضهم قال : إنما أخذ حكم الجوف؛ لأن بينهما منفذاً ^(٣).

ومهما يكن من أمر، فإن العمدة في ذلك الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية، وليس في النصوص ذكر للجوف في باب الصيام ^(٤)، وإنما في مواطن أخرى.

كما في قوله تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) ^(٥).

ويظهر من ذلك أن المقصود منه جسد الإنسان وجسمه.

وجاء في السنة جملة أحاديث، منها:

(١) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٥٢٣\١).

(٢) المبسوط السرخسي (٦٧\٣)، الأم (٢٩\٥)، المجموع (٣٢٠\٦)، الكافي لابن قدامة (٢٣٩\٢).

(٣) بدائع الصنائع (٩٣\٢).

(٤) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٢٥\٢، ٢٥٣، ٢٨٥).

(٥) الأحزاب : ٤ .

- قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب)^(١).
- وقوله صلى الله عليه وسلم: (لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً، خير له من أن يمتلئ شعراً)^(٢).
- فهذا وما قبله فيما يبدو أن المراد منه صدر الإنسان وقلبه.

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (لو كان لابن آدم واديان من مال، لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)^(٣).

وفي ألفاظه (ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب)، (ولن يملأ فاه إلا التراب)، (ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب).
فيمكن أن تحمل هذه الروايات على تفسير الجوف بأنه: العين، والفم، والنفس؛ وهو إطلاق مجازي كما هو ظاهر.

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يجمع غبار في سبيل الله، ودخان جهنم؛ في جوف عبد مسلم، ولا يجمع الشح والإيمان في جوف عبد أبداً)^(٤).

، وفي ألفاظه: (في وجه رجل أبداً)، (في منخري مسلم أبداً)، (ولا يجمع الشح والإيمان في جوف عبد أبداً). وهنا كذلك؛ يمكن أن يفسر الجوف بأنه: الوجه، والمنخرين، والقلب؛ وهو كسابقه.

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب الخلق، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم)^(٥)، وهذا صريح في أن المقصود بالجوف هنا القلب.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٣) وصححه.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٢٢٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٦٣، ٦٤٣٧، ٦٤٣٨، ٦٤٣٩)، ومسلم (١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠).

(٤) أخرجه النسائي (٣١٠٧-٣١١٥)، وابن ماجه (٢٧٧٤).

(٥) أخرجه الحاكم (٤١١) وقال: رواه ثقات.

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن الغضب حمرة توقد في جوف ابن آدم)^(١) ، وفي لفظ: (ألا وإن الغضب حمرة في قلب ابن آدم).

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (أكثر ما يلج به الإنسان النار، الجوفان: الفم ، والفرح)^(٢).

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (الحياء من الله : أن لا تنسوا المقابر والبلى ، ولا تنسوا الجوف وما وعى، ولا الرأس وما حوى)^(٣).

وهذا وما قبله فيما يبدو أن المراد منه هنا بطن الإنسان ، إشارة إلى إباحة المطعم^(٤). والذي يظهر من خلال التأمل في النصوص النبوية السابقة ، أن المقصود بذلك في الأغلب : القلب ، وأطلق عليه الجوف مجازاً ، أو هو كل ما كان مجوفاً.

والذي أميل إليه في هذا المقام: أن الجوف في اصطلاح الشارع له استعمالات متعددة ، ومن تلكم الاستعمالات ؛ أنه يطلقه على بطن الإنسان .

والذي يحدد المراد؛ السياق وقرائن الحال . ولهذا نظائر في الشريعة^(٥).

(١) أخرجه الترمذي (٢١٩١) وصححه ، وأحمد (١٩٣، ٦١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٦)، وأحمد (٤٤٢، ٣٩٢\٢) وصححه ابن حبان (٢٢٤\٢).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٨٥\٨-١٨٦) وهو مرسل.

(٤) هذا أحد القولين، وقيل : المراد القلب وما وعى من معرفة الله - تعالى - والعلم بحلاله وحرامه ، والأول أظهر.

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١١٧\٢).

(٥) قال ابن تيمية (الفتاوى ٢٤٧\١٩): (لفظ (الكعبة) هو في الأصل اسم لنفس البنية ، ثم في القرآن قد استعمل فيما حولها، كقوله : (هديا بالغ الكعبة)، وكذلك لفظ (المسجد الحرام) يعبر به عن المسجد وعمما حوله من الحرم ، وكذلك لفظ (بدر) هو اسم للبئر، ويسمى به ما حولها، وكذلك أحد) اسم للجبل ويتناول ما حوله ..).

وهذا أيضاً ما أستظهره من صنيع الفقهاء، - رحمهم الله -، فإن ما يعنونه بـ(الجوف) في باب الصيام، يختلف عنه في باب الحيض، أو باب الرضاع، أو باب الجراح والجنايات، وهو ما يسمى بـ(الجائفة)، وفي جميع هذه الأبواب يستعملون مصطلح (الجوف).

وبذا تعلم ما وقع لبعض الباحثين^(١) من خلط في تحديد مفهوم الجوف، فظن أن مرادهم واحد، وليس هذا ظاهراً في نظري، والله تعالى أعلم.

على أنه لا حاجة لمجاعة الفقهاء في تحديد مسمى الجوف، إذ هو من تعبيراتهم التي لم يسبقوا إليها بنص شرعي، فلا نحاكم تفسير ألفاظهم للنصوص الشرعية.

وهذا ما دعا بعض الباحثين^(٢) ليتساءل عن مستند ربط الإفطار بالجوف من أساسه، وتشدد بعضهم فرفض هذه العلة، لعدم الدليل عليها من قرآن أو سنة^(٣).

وقد توسط آخرون^(٤) فقالوا: وإن لم يرد فيه نص، إلا أنه هو المفهوم عرفاً من عنصري الأكل والشرب، وإذا لم يكن ورد بلفظ (الجوف)، فلا تنقيد به، وإنما نلتزم بحقيقة الطعام والشراب.

وذلك ضمن فصل جامع نافع في (الأسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة). ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣٥\١٩-٢٦٠)، يحسن مطالعته، فقد ذكر في متأنية جملة من الأمثلة على ذلك.

(١) ينظر: مفطرات الصيام المعاصرة، د. أحمد الخليل (ص ٦-٣١).

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد العاشر (٢/٤٠٥)، مداخلة د صالح بن حميد.

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد العاشر (٢/٣٨٠)، مداخلة الشيخ الصديق الضيرير.

(٤) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد العاشر (٢/٣٧٩) مداخلة الصديق الضيرير (وفي مداخلته مبالغة لا يوافق عليها، وهي جعل جميع مقدمات الجماع في حكم الجماع، لدخولها في مسمى الرفث، وقد رد هذه المبالغة عدد من المداخلين)، و(٢/٣٨٧) مداخلة الشيخ السلقيني، (٢/٤٠٥)، مداخلة علي السخيري.

وهذا هو القول العدل في نظر الباحث ، وهو الذي يتماشى مع ما قررناه آنفاً، من الاختصار على أصل المفطرات وما يدخل في حكمها.

ويبدو أن هذا ما دعى الفقهاء - رحمهم الله - إلى اعتماد الجوف مناطاً للفطر، لالتصاقه بمعنى الأكل والشرب . وعند التأمل في أقاويلهم ومقارنتها، نرى أنهم في الغالب يقصدون التجويف البطني (الجهاز الهضمي)، وهم وإن لم ينصوا على ذلك صراحة ، إلا أن هذا هو مفهوم قولهم ولازمه.

وأين بإيجاز رأي المذاهب في تحديد الجوف عندهم ، فأقول وبالله التوفيق:

الجوف عند الحنفية :

قال أبو حنيفة : (القيء (يفطر)؛ لأنه لا يخلو عن عود بعضه من الفم إلى الجوف ، فكانت الشبهة في موضع الاشتباه فاعتبرت)^(١).

وظاهره أنه يعني جميع التجويف البطني (= الجهاز الهضمي).

بدليل اختلافهم في الداخل في الإحليل (مجرى البول)، وسبب الخلاف بينهم:

وجود منفذ بين المثانة^(٢) والجوف من عدمه^(٣).

وحكمهم بأن الواصل للدماغ مفطر؛ لأن بينه وبين الجوف منفذاً^(٤).

(١) بدائع الصنائع (١٠٠/٢) بتصرف.

(٢) إذ جهاز البول غير داخل في الجهاز الهضمي.

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (٦٧/٣-٦٨).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٩٣/٢).

وأن اكتحال (الواصل عن طريق العين) غير مفطر؛ لأنه ليس للعين منفذ إلى الجوف^(١).

الجوف عند المالكية:

قال الإمام مالك : (وإن احتقن بشيء يصل إلى جوفه فأرى عليه القضاء)^(٢).

وظاهره أنه يعني جميع التجويف البطني (= الجهاز الهضمي).

يعضده قول ابن عرفة : (تجب الكفارة في إفساد صوم رمضان انتهاكاً له؛ بما يصل

إلى الجوف أو المعدة من الفم)^(٣).

الجوف عند الشافعية:

قال الشافعي: (ولا يستبلغ في الاستنشاق؛ لئلا يذهب في رأسه ، وإن ذهب في

رأسه لم يفطره، فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من المضمضة ، وهو عامد ذاك لصومه فطره)^(١).

وظاهره أنه يعني جميع التجويف البطني (= الجهاز الهضمي).

يؤكد ذلك، تنصيب النووي على أن اسم الجوف يشمل : (الحلق، والحلقوم ، وباطن الدماغ ، والبطن ، والأمعاء،
والثانة)^(٢).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٢/١٠٦).

(٢) المدونة (١/١٩٧).

(٣) التاج والإكليل (٢/٤٣٤).

والدماغ ليس من أجزاء الجهاز الهضمي بالتأكيد، وإنما جعلوا له حكمه؛ لأن بينهما منفذاً في ظنهم ، وهو ما رفضه الطب الحديث، كما سيأتي معنا.

الجوف عند الحنابلة:

قال الإمام أحمد ، فيمن تتخع دماً كثيراً في رمضان : (أجبن عنه ، ومن غير الجوف أهون)^(٣).

وظاهره أنه يعني التجويف البطني (= الجهاز الهضمي).

يؤيده: تفريق المذهب بين الداخل في الإحليل فلا يفطر؛ لأن ما يصل إلى المثانة

لا يصل إلى الجوف ، وبين الاحتقان (الداخل في الدبر) فإنه يفطر؛ لأنه واصل إلى الجوف^(٤).

وصرح ابن قدامة بأن المراد بالجوف : (ما ينفذ إلى المعدة)، ثم حكم بالفطر على الداخل إلى الجوف عن طريق الدبر بالحقنة^(٥).

الجوف عند المعاصرين، وترجيح الباحث:

لقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين، لا سيما الأطباء منهم ؛ إلى أن الجوف المقصود بالصيام هو (الجهاز الهضمي)^(١)، موافقين بذلك جمهور الفقهاء في ذلك.

(١) الأم (١٠١/٢) .

(٢) ينظر: المجموع (٣٢١/٦).

(٣) نقله في الفروع (١٦/٥).

(٤) ينظر: الكافي لابن قدامة (٢/٢٣٩، ٢٤٠).

(٥) ينظر: المغني (٣٥٣/٤).

وإنما مرتكز الخلاف بينهم : قطع ما أدخله الفقهاء في حكم الجوف ، لظنهم أن بينهما منفذاً، كما قالوا في الإحليل ، والمثانة ، والدماغ ، والعين، والأذن ، وهو ما فنده الطب في العصر الحديث^(٢).

ونازع بعض الأطباء في تحديده بالجهاز الهضمي ، بل نرى أنه (المعدة) فقط^(٣)، وتبعه على ذلك بعض الباحثين^(٤).

والخلاف بين من يرى الجوف (المعدة)، وبين من يراه التجويف البطني (= الجهاز الهضمي)، يضيق جداً في الاحتقان ، أو كون الدبر والقبل منفذاً ، فحسب.

والمعنى اللغوي يؤيد هذا القول ، إذ معنى جوف الإنسان في اللغة : بطنه^(٥).

وظاهر المراد : (المعدة) تحديداً، وليس الجهاز الهضمي من مبتدئة إلى منتهاه.

كما أن المعنى العرفي يعضده، فليس الإدخال عن طريق الإحليل ، أو الدبر، أو العين؛ أكلاً أو شرباً، لا حقيقة ولا حكماً.

ويقوي ذلك أيضاً، أن المضمضة وذوق الطعام لا يفطران، ومحلهما (الفم)،

وهو أول أجزاء الجهاز الهضمي ، مما يدل أن توسعة مفهوم الجوف ، لا تستند إلى دليل.

وبهذا التقرير يتبين - إن شاء الله تعالى - ضعف من نزع إلى توسيع مفهوم

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٢١٦، ٢٢٥، ٢٥٤، ٣٤٢، ٤٠٩).

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٢٥٣-٢٥٤).

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٢٨٦، ٣٩٨).

(٤) ينظر: مفطرات الصيام المعاصرة ، د. أحمد الخليل (ص ٣٠-٣١).

(٥) ينظر: لسان العرب (١٠ / ٣٧٨-٣٧٩) مادة (جوف)، القاموس المحيط (ص ١٠٣١) مادة (جوف).

وفيه قول ابن الأثير: المراد بالجوف : كل ما له قوة محيلة ، كالبدن والدماغ اهـ ولعله تابع الفقهاء في إدخال الدماغ.

الجوف ، وإدخال جملة من المسائل والقضايا في دائرة مفسدات الصيام .

والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث : المنافذ المعتبرة في الصيام

إن منافذ جسم الإنسان الطبيعية، تنحصر في:

- ١- الفم.
 - ٢- الأنف.
 - ٣- الأذن .
 - ٤- العين.
 - ٥- الإحليل (مخرج البول من الرجل والمرأة).
 - ٦- قبل المرأة .
 - ٧- الدبر.
 - ٨- مسام الجلد، من الرأس وحتى القدمين.
- أما الفم والأنف فهو محل اتفاق بين الفقهاء على أنها منافذ معتبرة في الإفطار؛ لأنها طريق إلى الحلق، أما الفم فهو من الظهور ما لا يحتاج معه إلى بيان .

وأما الأنف فظاهر أيضاً، ويدل عليه الحديث المشهور عن لقيط بن صبرة رضى الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً)^(١)، فدل على أنه منفذ للحلق.

المنافذ عند الحنفية

يري الحنفية أن المنافذ المعتبرة، هي المخارق الأصلية: الفم، والأنف، والأذن، والدبر، وأخرجوا العين^(٢).
وذهب لهذا بعض المحاصرين^(٣).

المنافذ عند المالكية:

ويرى المالكية أن المنافذ المعتبرة، هي المنافذ العالية سواء كانت واسعة أم لا: كالفم، والأنف، والأذن، ومسام جلد الرأس. وكذلك المنافذ السافلة، لكن يشترط فيها أن تكون واسعة: كالدبر، وقبل المرأة. بخلاف الإحليل والجائفة وهي الخرق الصغير^(٤).

المنافذ عند الشافعية:

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧)، وأحمد (٣٣، ٣٢/٤)، وله طرق، وروي

مختصراً ومطولاً، ولذا تجده مفرقاً في أكثر من موضع في مصادر التخريج.

وقد صححه جمع من الحفاظ، منهم: الترمذي، وابن خزيمة (٧٨/١)، وابن حبان (٣٣٣/٣)، والحاكم (١٤٧/١)،

وابن الجارود (٨٠)، والباغوي وابن القطان (كما في التلخيص الحبير (٨١/١)، والنووي (شرح مسلم ١٠٥/٣)، وابن حجر (الإصابة ٦٨٥/٥).

(٢) بدائع الصنائع (١٠٦، ٩٣/٢).

(٣)، الشيخ مصطفى الزرقا، ووصفها بأنها (منفذ خلقي). ينظر: فتاوى ماضي الزرقا (ص ١٧٣).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٥٢٣، ٥٢٤/١).

أما الشافعية فيرون المنافذ المفتوحة هي المعتبرة، فيخرجون مسام الجلد^(١).

المنافذ عند الحنابلة:

ولم أقف للحنابلة على وصف، وإنما على عد، ولا يرون تلازماً بين اعتبار المنفذ، وكونه منفذاً معتاداً، ولذا أدخلوا في المنافذ: العين، والأذن، والدبر.

بل جعلوا مداواة الجرح، وغرز آلة في الجوف، منفذاً يفطر الداخل منه^(٢).

المنافذ عند الظاهرية:

وعند داود الظاهري أن المنفذ المعتبر في الصيام (الفم) فقط^(٣).

قال ابن حزم: (إنما هانا الله - تعالى - في الصوم عن الأكل، والشرب، والجماع وتعتمد ألقى، والمعاصي، وما علمنا أكلاً ولا شرباً يكون على دبر، أو إحليل، أو أذن، أو عين، أو أنف، أو من جرح في البطن، أو الرأس، وما نهينا قط عن أن نوصل إلى الجوف بغير الأكل والشرب ما لم يحرم علينا إيصاله)^(٤).

ترجيح الباحث:

إن تحديد المنافذ المعتبرة في الإفطار، مرتبط بما قدمناه سابقاً، في تحديد دائرة الإفطار، في الأكل والشرب، حقيقةً وحكماً.

(١) ينظر: المجموع (٣٢١/٦).

(٢) ينظر: الفروع (٧-٥/٥).

(٣) نقله عنه ابن مفلح في الفروع (٥/٥) قوله: لا يفطر بواصل من غير الفم، لأن النص (إنما حرم الأكل والشرب والجماع).

(٤) المحلى (٢١٤/٦).

فما كان داخلاً عن طريق المنفذ الأصلي (الحلق)، سواء كان من الفم أو الأنف ، فهو مفطر، ويكون منفذاً معتبراً.

وأرى أن (الاعتیاد) متلازم مع (الاعتبار)، فما كان منفذاً معتاداً للطعام والشراب ، كان منفذاً معتبراً يتعلق به الحكم الشرعي في الإفطار.

كما أن رأي الطب الحديث لا بد أن يجري مجراه هنا، ولذا فإنني أوافق بعض الأصوات الغيورة التي نادى بأن القطع الطبي باعتبار هذا الشيء منفذاً أم لا، يرفع الخلاف المتقدم عند الفقهاء^(١).

وتأسيساً على ذلك، فإن الأذن ، والعين ، والإحليل (مخرج البول من الرجل والمرأة)، وقبل المرأة ، والدبر، ومسام الجلد من جميع الجسد؛ ليست منافذ معتبرة للإفطار..

• هل الأوردة الدموية من الجوف المعتبر، أو المنافذ المعتبرة؟

هذا سؤال أفرزته الحياة المعاصرة، والتقدم الطبي الحديث، في وجود الحقن والعقاقير الطبية ، وقد طرح هذا التساؤل أحد الباحثين^(٢)، ويطلب إجابة الطب المعاصر فيه، ولم أقف على من أجاب عنه.

ومن خلال العرض السابق، يمكن أن أسجل هنا رأياً، من باب التفقه والتنظير،

لا الجزم والتقرير، وهو أن هذه الأوردة ليست داخلية في مفهوم الجوف^(٣) في باب الصيام ، الذي عناه الفقهاء، وليس هو بطبيعة الحال ، داخلاً أيضاً في معنى الجوف الذي سبق أن رجحناه.

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٤٠٤/٢) مداخلة د.عبد السلام العبادي .

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٣٦٣/٢)، وقارن مع : (٣٩٥/٢).

(٣). أخرج النسائي (٥٦٦٨) وغيره ، عن ابن عمر قال : (من شرب الخمر فلم ينتش ، لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء). ولا يظهر لي أن المقصود بالعروق هنا (الأوردة الدموية) كما هو المصطلح الطبي ، وإنما بطن الإنسان وأمعائه ، والله أعلم.

كما أنها ليست منفذاً معتاداً للطعام والشراب الحقيقي للإنسان الصحيح ، غير أنه مع تقدم الطب الحديث، باتت الأوردة طريقاً للطعام والشراب الحكمي للإنسان المريض ، من خلال الحقن المغذية، بجامع الاكتفاء بها، والاستغناء عن الأكل والشرب بوجودها.

إن ثمة مرضى ، رفعهم الله بعافيته، من أصحاب الحوادث الشديدة، والشلل المزمن ، أو الإعاقات المتقدمة ؛ استمروا ولا زالوا يعيشون على تلك الحقن المغذية مدداً متطاولة ، وقد وقفت على حالة منها في مستشفى النقاها في الرياض ، يعيش عليها منذ أكثر من (٢٢) سنة، والله المستعان.

أعود فأقول : هل هذا يدعو إلى الحكم بكون هذه الأوردة منفذاً معتاداً، وبالتالي: كل داخل فيها يكون مفطراً؟

هذا ما سنبينه ، ونسعى لتجليلته في المبحث السادس ، - إن شاء الله تعالى -

المبحث الرابع

اعتبار رأي الطبيب المعالج وشروطه

إن المفتي في مسألة ما، تستدعي مزيد خبرة واختصاص ، لا علاقة بها بالعلم الشرعي في الغالب، وإنما بالعلم التجريبي ، أو الفني ، أو المهني ، ونحو ذلك، هو بمثابة القاضي في الأحكام ، يلزمه الرجوع للخبراء، واستشارة أهل الفن والمعرفة.

قال تعالى : (وَلَا يُبْنِئْكَ مِثْلُ خَبِيرٍ)^(١).

فلا يخبر المرء بحقيقة الأمر، وبواطنه وغوامضه، مثل من هو عالم بدقائقه، بصير بتفاصيله ، ومن كانت هذه حاله وجب الرجوع إليه في ذلك، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره ، كما هو مقرر في الأصول .

(١) فاطر: ١٤.

قال الماوردي : (يرجع الحاكم^(١) في التقويم^(٢) إلى غيره؛ لأن لكل جنس ونوع : أهل خبرة، وهم أعلم بقيمته من غيرهم^(٣)).

وعقد ابن فرحون في تبصرة الحكام باباً في القضاء بقول أهل المعرفة، وقال : (ويجب الرجوع إلى قول أهل البصر والمعرفة^(٤)).

وتبعه على ذلك الطرابلسي الحنفي في معين الحكام^(٥).

ومما يشهد لذلك في السنة ؛ اعتبار قول القائف لخبرته وعلمه بهذا الفن.

يقول ابن القيم معلقاً على الاستناد إلى القافة : (والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة ؛ لان القول بها حكم يستند إلى درك أمور خفية وظاهرة ، توجب للنفس سكونا؛ فوجب اعتباره ، كنقد الناقد، وتقويم المقوم)^(١).

فتبين مما تقدم أن المفتي في بعض المسائل ، لا يستطيع أن يحرق فتوى ، أو يصدر حكماً شرعياً، بدون تصور المسألة ، وإفادة أهل الاختصاص له في ذلك.

ومن ذلك ما طرأ في الطب الحديث ، من كثير من الأدوية والعقاقير، وما حصل أيضاً من تنوع للأمراض وتجددها، وتفاوت أحوالها من حيث الخطورة والتوسط والاعتدال ، مما لا يمكن معها إصدار وصف منضبط لها من غير الأطباء المتخصصين في هذه المجالات .

(١) أي : القاضي ، ومثله : المفتي.

(٢) وغيره ، مما يحتاج فيه إلى خبر وعالم به.

(٣) الحاوي (٢٠١/١٦).

(٤) (٧٢/٢).

(٥) (ص ١٣٠).

وقد ذهب كثير من الباحثين المعاصرين، إلى أن الأمر في ذلك يعود لتقدير الطبيب ورأيه، في كثير من الحالات ، مهما أصدرنا أحكاماً إجمالية ، أو أطراً عامة^(٢).

وهذا حق، لا ينبغي أن يكون مجالاً للخلاف عليه.

فالحكم على المريض بأن الصوم يضره، أو يؤثر فيه ؛يحتاج إلى طبيب عاج ذات المريض ، وتابع حالته التي هو عليها، فتلك قضايا أعيان وأفراد.

يقول أحد الباحثين الأطباء، بعد أن فصل أحوال مريض السكري مع الصيام : (وبصفة عامة ، فإن السماح بالصيام أو عدمه، إضافة إلى تنظيم الدواء وأوقات تناوله، يعود إلى الطبيب المعالج دون غيره)^(٣).

وقال بعد أن تحدث عن حال الحامل والمرضع مع الصيام : (لا يمكن إطلاق قول حاسم على كل الحوامل والمرضعات، بحيث نقول : إن هناك حاملاً أو مرضعاً تستطيع الصيام ، وأخرى لا تقدر عليه)^(٤).

(١) الطرق الحكمية (ص ٢١٩).

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (١٨٥/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٤١٣).

وكان مفتي الديار السعودية ، ورئيس قضاها، سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله (ت ١٣٨٩هـ) ، ممن يرجع إلي أهل الخبرة من الأطباء، بل وينقض أحكام من دونه من القضاة ، مستندا إلي رأي الأطباء.

يراجع : فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١١/٢٢٣-٢٢٥).

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٧٥/٢) بحث د.حسان شمسي باشا، وكذلك كتابه : الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص ٩٠).

(٤) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٨٠/٢) السابق.

وقال في خاتمة جزلة لبحثه : (إن تقرير إمكانية الصيام أو عدمه ليس بالأمر السهل ، ولا يمكن تقرير قواعد عامة لجميع المرضى ، بل ينبغي بحث كل مريض على حدة، ولا يتيسر ذلك الأمر إلا للطبيب المسلم المختص)^(١).

وكل ما تقدم يؤكد شأن الرجوع إلى الطبيب ، واعتبار قوله ، والاستناد إلى رأيه واجتهاده .

إلا أن ذلك ليس حكماً مطلقاً، بل لا بد من توافر شروط ، إذا قامت في الطبيب، وجب الرجوع له، منها:

١- الصدق والأمانة.

٢- الحذق والمهارة .

٣- الإسلام .

وقيل : لا يشترط أن يكون مسلماً، فيجوز ولو كان كافراً.

٤- الذكورة .

وقيل : لا تشترط الذكورة ، فتكفي الطبية.

٥- العدد.

وقيل : لا يشترط العدد، فيكفي فيه الواحد.

ومنشأ الخلاف في المسائل المتقدمة^(٢):

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٨١/٢) السابق.

(٢) ينظر تحرير لهذه المسألة ، في أول فرق من كتاب الفروق للقوافي (١٧-٤/١)، حيث جعل الخبر ثلاثة أقسام : رواية محضة ؛ كالأحاديث النبوية. شهادة محضة ؛ كإخبار الشهود عن الحقوق مركب من الشهادة والرواية. وجعل تحت القسم الثالث عدداً من الصور، منها بعض الخبراء، وسبب الخلاف فيها هذا التركيب .

هل (الخبرة) من باب الشهادة أم الرواية؟.

- فمن ذهب إلى أنها من باب الشهادة اشترط لها الإسلام ، والذكورية ، والعدد اثنين.
- وقال بهذا بعض العلماء^(١).
- ومن رأى أنها من باب الرواية، أجاز الاستفادة بخبرة الكافر، والمرأة ، واكتفى بواحد . وهو اختيار آخرين.
- كابن القيم^(٢)، وبعض المالكية^(٣).
- وذهب إليه جمع من العلماء المعاصرين^(٤).
- وفيما يظهر أن الشرطين الأولين كافيان ، وهما الصدق والأمانة ، والحدق والمهارة ، ولا يضير بعد ذلك كونه كافراً، أو امرأة ، أو واحداً، وما من شك أن الطبيب المسلم أفضل ، واتفاق طبيين أبلغ من الواحد، وأبعد عن الغلط والوهم. ولا يخفي ما في اشتراط هذه الشروط مجتمعة، من ضيق وعنت ، لا يقوى عليه كثير من المفتين ، فضلاً عن المرضى المحتاجين لمن يرشدتهم ، ويبين لهم الحكم اللائق بحالتهم المرضية، وكيف نطالبهم وهم على هذه

(١) ينظر: تبصرة الحكام (٢١/٢) وتبعه في معين الحكام (ص١١٧)، المغني (٢٧٣/١٤-٢٧٤). وتخففوا من هذه الشروط عند الضرورة .

(٢). الطرق الحكيمة (ص١٢٨).

(٣) عقد ابن فرحون باباً في القضاء بقول رجل بانفراده. وما يجري مجرى ذلك، وفرع تحته جملة من الصور، منهم بعض الخبراء (كالطبيب، والمترجم ، والخاص، والملاح ...). ينظر: تبصرة الحكام (٢٢٩/١-٢٣٥).

(٤) كالشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - في الشرح الممتع (٣٢٩/٦) والاستدلال الآتي بحديث البخاري منه، وهو ظاهر اختيار سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله -، واللجنة الدائمة للفتوى ، وهيئة كبار العلماء في السعودية في قرار لها، ونصت في أحد مضامينه ، على الاستناد على خبر طبيب أمين حانق ، في إمكانية الصيام من عدمه . ينظر: فتاوى ابن باز (٣٩٦/١٥). ولم تذكر غيره من قيود.

الحال من الضعف، بطبيين رجلين مسلمين ، مع ما هو معلوم من انتشار مهنة الطب والتمريض بين النساء، وندرة توافر طبيبين يعاننان حالة واحدة من المرضى.

- فهذا النبي صلى الله عليه وسلم استعان بخبير كافر، في ظرف حالك ، وأمر عصيب ، ولم يمنعه كفره ، من الاستعانة به، والثوق برأيه، وذلك عندما هاجر من مكة إلى المدينة.
- فقد أخرج البخاري من حديث عائشة - رضي الله عنها - : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعه أبو بكر، استأجر رجلاً هادياً خريئاً، - والخريت : الماهر بالهداية -، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه؛ فدفعنا إليه راحلتيهما ، فأخذ بهم أسفل مكة ، وهو طريق الساحل^(١).
- ويظهر من الحديث، أهمية شرطي : (الصدق والأمانة ، والحدق والمهارة).
- بقي أن يضاق هنا ، أن الطبيب يمكن له مع إنارة الطريق للمفتي ؛ أن يرشد المريض بنفسه ، إذا كان لديه من العلم الشرعي في مجال الصيام والرخص الشرعية ، ما يوهله لذلك ، فمن المقرر عند المحققين من أهل العلم جواز تجزؤ الاجتهاد. ولا شك أن إسناد الحكم الشرعي إلى أهله أولى ، مكتفين من أهل الطب والتطبيب؛ تبصير المفتين والفقهاء، بما يحتاجونه من دقائق المهنة الطبية وتفاصيلها ، في الحالات المرضية التي تتطلب بيان حكم فقهي ، أو فتوى شرعية.

- (١) برقم (٢٢٦٣).

- وتبويب البخاري يدل على أن ذلك إنما جاز للضرورة ، حيث بوب فقال : (باب : استئجار المشركين عند الضرورة ، أ و إذا لم يوجد أهل الإسلام ، وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر).

- وإنما قصدت من هذه الإضافة ؛ لفت انتباه الباحثين ، وأنظار المجتهدين، إلى أن ثمة حالات قد تضيق على المريض المستفتي ، ولا يجد أمامه من خيار سوى استفتاء الخبير، وهو الطبيب المختص.
- وهذا يجعل التبعة على الأطباء الفضلاء أكبر، في سعيهم إلى التفقه في شرع الله - تعالى -، ما يكفي تأهيلهم لذلك ، مستشعرين مكانتهم ، وحاجة الناس لهم.

- البحث الخامس : قضاء المريض للصوم وأحواله

- لا خلاف بين أهل العلم في أن من أفطر في رمضان لعذر، أن عليه القضاء؛ لأن الصوم كان ثابتاً في ذمته ، فلا تبرأ منه إلا بأدائه ، وهو لم يؤده بعد^(١).
- والمريض مرضاً يباح له الفطر، كما قدمنا تفصيله ، له في مقام القضاء حالان : ١- أن يكون مريضاً لا يرجى برؤه :
- وهو من به مرض، يحكم الأطباء بصعوبة شفائه ، أو استحالة ذلك، وغالباً ما يكون هذا في الأمراض المستعصية، أو مرضٍ في مراحله المتأخرة ، ومن ذلك بعض حالات مرض السكري .
- ويكون الصوم - مع مرضه - لا يستطيعه إلا بضرر ومشقة ، وذلك في جميع فصول السنة ، فلا يقوى عليه لا أداءً ولا قضاءً؛ فهذا حكمه أن يفطر، ويطعم عن كل يوم مسكيناً، وهذا قول جمهور الصحابة والعلماء^(٢).
- فإن شاء الله وشفى ، وقدر على الصيام ، فهل نلزمه بذلك ؟.
- ذكر ابن قدامة فيه احتمالين^(٣):

(١) المغني (٤/٣٦٥).

(٢) البحر الرائق (٤/١١٦)، المجموع (٦/٢٥٥)، المغني (٤/٣٩٦) .

الأول : أنه لا يلزمه ؛ لأن ذمته قد برئت بأداء الفدية التي كانت هي الواجب عليه، فقد أتى بما أمره الله به على الوجه المشروع ، فلا يكلف فوق ذلك.

الثاني : أنه يلزمه القضاء؛ لأن الإطعام بدل عن الصيام ، ولا يجزئ الاكتفاء بالبدل مع وجود المبدل منه.

والأول أقوى ؛ لقوة مأخذه ومترعه.

وفي ذلك جملة من النظائر، ينسحب عليها حكم واحد، حري بالفقيه أن يتأملها كثيراً، قبل إصدار حكم فيها؛ لئلا تضطرب أقواله وفتاويه.

٢- أو يكون مريضاً يرجى برؤه :

وهذا تحته أحوال :

- كالمريض الذي فاجأه المرض في رمضان ، فيستطيع الصوم قضاءً حال شفائه منه. - ومنه المريض مرضاً مزمناً، لكنه يستطيع الصوم في بعض فصول السنة دون بعضها الآخر، فهذا يفطر ويقضي في الأوقات التي لا تشق عليه.

(ينظر: المغني (٣٩٦/٤-٣٩٧)؛ وينظر منه أيضاً (٢١/٥) في العاجز عن الحج ثم عفي بعد أن استتاب من يحج عنه،

هل يجب عليه حج آخر أم لا؟

ويراجع قواعد ابن رجب (٣٩١/١-٤٢) ط. مشهور، فقد ذكر قاعدة تعين المجتهد في تصور المسألة ونظائرها، فقد قال في القاعدة السابعة : (من تلبس بعبادة ، ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجداً له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به؛ هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه). ثم قال : (هذا على سريين: ١- أن يكون المتلبس به رخصة عامة شرعت تيسيراً على المكلف وتسهيلاً عليه مع إمكان إتيانه بالأصل على ضرب من المشقة والتكلف ٢- أن يكون المتلبس به إنما شرع ضرورة للعجز عن الأصل وتعذره بالكلية)

ثم قال: (وها هنا مسائل كثيرة مترددة بين الضريين).

- ومنه المريض الذي تتجدد حالة مرضه وتتردد بين الخطورة ودونها ، فهذا يفطر في حال اشتداد حالته ، ويقضي في حال خفتها وهدوئها.

ونحو ذلك من الصور.

والحكم فيه أن له الفطر، ولا يجب في حقه إطعام ، بل الواجب في حقه الانتظار حتى يقدر على الصيام ، أو يتحرى الأوقات والأحوال التي يستطيع معها قضاء الصوم .

يقول ابن قدامة - رحمه الله - : فإن رجا المريض البرء؛ (فلا فدية عليه ، والواجب انتظار القضاء، وفعله إذا قدر عليه ، لقوله - تعالى - : ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))^(١) ، وإنما يصر إلى الفدية عند اليأس من القضاء)^(٢).

المبحث السادس

الضوابط الشرعية لـ: (المريض ، والمرض ، والدواء)؛ في مجال الصيام

لقد دعا جملة من الباحثين^(٣) للاتجاه إلى التأصيل العلمي ، ووضع الأطر والضوابط والمعايير الشرعية ، في موضوع المفطرات في مجال التداوي ، التي يمكن أن يهتدي بها الباحث والفقيه والمفتي ، ويصدر عنها في أقواله وأحكامه وفتاويه.

(١)البقرة : ١٨٤ .

(٢)المغني (٣٩٦/٤) .

(٣)ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٣٦٧/٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٨) .

ويراجع : الموسوعة الفقهية (٣٢-٢٩/٢٨) .

وهذا المسلك أنفع بكثير من سرد الأمثلة والصور؛ وذلك لاختلاف المجتهدين، وتنوع المخترعات الطبية الحديثة وتجدها، التي تختلف في تركيباتها، وأشكال تعاطيها، اختلافاً يؤثر في الحكم الشرعي ، مما لا يدركه إلا الفقهاء والباحثون .

ومن أشد ما يشكل ؛ استمرار العوام وأنصاف المتعلمين الاعتماد على فتاوى سابقة ، أو قرارات جمعية، في الحكم بتفطير هذا أو ذاك، غير مدركين لحقيقة التحول التي طرأت في صفة الدواء أو طريقة تناوله.

وهذه محاولة من الباحث في ذلك ؛ استفدتها من التأصيل المتقدم للبحث ، وما ذكره الفقهاء والباحثون ، من تقارير وتعليق متينة ، جاءت في ثنايا بحث موضوع (المفطرات في مجال التداوي)، التي تناولها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالبحث والنقاش^(١).

فأقول وبالله التوفيق:

لا بد في الحكم بجواز الإفطار أو وقوعه ، من عدمهما؛ من مراعاة الضوابط التالية:

أولاً : المرض والمريض:

١- المريض الذي لا يقدر على الصوم بحال ؛يجب عليه الإفطار.

٢- المريض الذي لا يقدر على الصوم إلا بمشقة غير معتادة ؛ يجوز له الإفطار.

سواء نتج عن هذه المشقة تأخر البرء، أو مضاعفة المرض .

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (١٧٢/٢-١٧٤)، ٢٥٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٨، ٤٢١، ٤٣١).

٣- المرض الذي يخشى (يقينا أو غالبا) حصوله بسبب الصيام ؛ يجوز معه الإفطار. ٤- المريض الذي تحصل له مشقة محتملة معتادة بسبب الصمام ؛ لا يباح له الإفطار.

ثانياً:الدواء:

٥- كل ما كان في حكم الأكل والشرب ، صورة أو معنى ؛فهو مفطر.

صورة : أي ما كان عن طريق المنفذ المعتاد (الفم والأنف).

ومعنى : بحيث يستغنى به مطلقاً عن الطعام والشراب .

ففي حكم الأكل والشرب صورةً: تناول الأقراص والكبسولات الطبية ، وبلع الحصة ، وأكل التراب والرماد، فلا يشترط أن يكون أكلاً معتاداً، بل يكفي توافر صورة الأكل أو الشرب فيه.

وفي حكم الأكل والشراب معنى : الحقن والعقاقير المغذية ، التي تقوم مقامهما ، في حال الاكتفاء بها، وغالباً ما تكون مقصودة لذاثها.

فيخرج من هذا المواد المصاحبة لبعض الحقن ، أو التحاميل ، أو اللصوقات، وتحوي قيمة غذائية ، كالماء أو السكر؛ فإن هذه لا تفطر؛ لأنها ليست أكلاً؛ لا صورة (وهذا ظاهر)، ولا معنى (فلا يمكن الاستغناء بها عن الأكل والشرب). وسيخرجها قيد آخر كما سيأتي. ٦

- الجوف المعتبر في مجال الصيام : (معدة) الإنسان ، فكل دواء داخل إليها؛ فهو مفطر.

لأن الداخل إليها لا يخلو:

- أن يكون أكلاً و شرباً حقيقة ، وهذا قد وقع الإجماع على أنه مفطر.

- أن يكون أكلاً و شرباً صورة ، كتناول الأقراص الطبية العلاجية.

- أن يكون أكلاً وشرباً صورة ومعنى ، وهذا يتصور فيما لو كان ثمة أقراص طبية،

أو كبسولات ، يستغني بها المريض عن الأكل والشرب . فهذه الحبوب ليست أكلاً حقيقياً، ولكنها في حكمه لاجتماع الصورة والمعنى فيه.

٧- الدواء الداخل إلى المعدة ، لا بد أن يكون مستقراً فيها ؛ليكون مفطراً.

وإنما شرطنا الاستقرار، كما تقدم في قول بعض الفقهاء؛ ليتحقق حكم الأكل والشرب فيه.

فيخرج بهذا القيد : منظار المعدة مثلاً، فهو لا يستقر فيها.

٨- كل دوام داخل للمعدة ، مستقر فيها، لا بد أن يخرج عن حدود اليسير جداً، والمعفو عنه شرعاً ؛ليكون مفطراً.

وإنما اشترطنا هذا القيد، لوجود قرائن شرعية تدل على هذا ، فقد قررنا أن العلة الجامعة لمفسدات الصيام ، هي : كل ما كان في حكم الأكل، والشرب ، والجماع صورة ومعنى.

وقد رأينا الشارع قد سهل في اليسير مما يدخل في ذلك، ففي الأكل والشرب : تسامح في دخول أجزاء يسيرة جداً من الماء إلى المعدة من أثر المضمضة في الوضوء. ومما يؤكد ذلك طبياً أن المرء لو مضمض بماء موسوم بمادة مشعة ، لاكتشفناها في المعدة بعد قليل ، مما يدل على أن ثمة قدراً يسيراً يعني عنه في ذلك^(١).

ومما وقع في نفسي أيضاً أن تقبيل الصائم لزوجته ، فيه معنى الجماع بجامع قضاء الشهوة ، ومع ذلك أباحه الشارع ، مما يعضد هنا أن اليسير معفو عنه.

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٨٧/٢) بحث الطبيب محمد هيثم الخياط ، وهو بحث لم يتجاوز ست صفحات ، وفيه من الرصانة العلمية ، والعمق الطبي ، والدراية الشرعية ؛ ما يفوق الوصف . فجزاه الله خير الجزاء.

وبهذا التقرير، يتبين إخراج ما يضاق للمنظار من مليئات ، وما يدخل مع بخاخ الربو، أو قطرة الأنف ، أو الأقراص اللسانية لعلاج الذبحة الصدرية.

كما سيخرج المواد المصاحبة لبعض الحقن أو التحاميل أو اللصوقات، وتحوي قيمة غذائية ، كالماء أو السكر؛ لأنها وإن كانت كذلك ، فإنها يسيرة فيعفى عنها، بدليل أن الصائم لا يمكنه الاستغناء بها عن الطعام والشراب .

٩- المنافذ المعتبرة في الإفطار هي المنافذ المعتادة للأكل والشرب حقيقة.

وهما الفم والأنف.

ولا يعني هذا عدم تفتير شيء غير ما يدخل فيهما، فقد سبق أن الفطر يصدق على ما قام مقام الطعام والشراب ، بحيث يكون في حكمه معني، كما هو الحال في الحقن المغذية ، فهي مفطرة ؛لا لأن الأوردة الدموية ، جوف معتبر، أو منفذ معتاد، وإنما لقيامها مقام الأكل والشرب .

١٠- كل دواء داخل من غير المنفذ المعتبر؛ ووجد طعمه في حلق الإنسان، فهو غير مؤثر.

وهذه من عبارات الفقهاء^(١)، التي لم يقبلها الطب الحديث؛ لأن الحلق ليس محلاً للذوق ، وإنما أقصى حليمات الذوق في آخر اللسان، واللسان جزء من الفم.

ووصول شيء إلى الفم غير مفطر، كما هو الحال في المضمضة ، وذوق الطعام^(٢).

هذا وقد ذكر عدد من الباحثين ضوابط للإفطار، ليست ظاهرة لي - والله أعلم - ، ولذا لم أعتد بها، ولم أنظمها في الضوابط التي ارتضيته وقررتها.

(١)وهي قولهم : لو اكتحل، أو لطح باطن قدمه ، فوجد طعمه في حلقه ؛أفطر.

(٢)ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/ ٢٨٨ ، ٣٩٩) بحث الطبيب الخياط .

- من ذلك ضابط : التقوية ، فكل ما كان يقوي الإنسان فهو مفطر^(١).

- ومن ذلك ضابط : خرق حاجز الإمساك^(٢).

- ومن ذلك شهوة المزاج (الكيف)^(٣).

وإنما لم أر اعتبارها ، لما قررته في ثنايا البحث ، من أن العلة الجامعة لمفسدات الصيام ، هي : كل ما كان في حكم الأكل، والشرب ، والجماع ، وليس كل مقو، يكون في حكمهما.

كما أن ليس كل خارق لحاجز الإمساك ، أو ما يشبع شهوة المزاج ؛ يكون مفطراً ، إذ في ذلك توسيع لمفهوم المفطرات ، وهو ما لم يرتضه عدد من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وقبله أبو محمد ابن حزم ، - رحمهما الله تعالى - .

وقد سبق بيان ذلك، وذكر الراجح في موطنه.

والله تعالى أعلم^(٤).

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٣٦٨، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢١).

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٣٧٥-٣٧٦).

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢/٨١، ٧٩) بحث ١. د. جبر الألفي ، وأبدى الاعتراض عليه عدد من المداخلين، ينظر مثلاً (٢/٤٢٦) مداخلة الخليلي.

(٤) ثمة تنبيهان:

التنبيه الأول : الباحث متوقف في طرد الضابط الخامس ، على (الجماع) ، وهو أن كل ما كان في حكم الجماع صورة أو معنى فهو مفطر . ففي حكمه معنى (الاستمناء)، وفي حكمه صورة إدخال المنظار المهلي ، وأصعب الطبيب)، وفي حكمه صورة ومعنى : إدخال الإصبع على وجه التلذذ. وأنا استشكل صورة الجماع بلا معنى ك(المنظار المهلي، وأصعب الطبيب)، فلم أطمئن إلى القول بتفطيره، وإن كان القول به لازم لاطراد القاعدة .

المبحث السابع

دراسة تطبيقية لمرض السكري

المطلب الأول: تعريفه وماهيته: السكري هو مرض مركب (متلازمة)، يتميز بارتفاع مزمن في سكر الدم ، نتيجة لتضافر عوامل بيئية ووراثية متعددة . و(الإنسولين) هو هرمون بروتيني ، يفرز من خلايا (بيتا)، من خلايا تعرف بجزر

(لأنجرهانز)، نسبة للطبيب الذي اكتشفها، وهي في غدة البنكرياس .

وهو المنظم الرئيس لسكر الدم^(١).

ينتج مرض السكري عن فقدان هرمون (الأنسولين)، أو عن قلة كميته ، أو قلة استجابة خلايا الجسم له في كثير من الحالات .

أما الدواء الذي يحقن عن طريق الدبر أو الإحليل ، فإن كان القصد منه التغذية ، فهو مفطر لأنه في معنى الأكل . وإن لم يكن كذلك ، فلا يفطر، حتى لو صاحبه مواد ذات قيمة غذائية ؛ لأمرين:

أ- كونها يسيرة . ٢- وغير مقصودة .

ب- التنبيه الثاني : ليس لدي ما أطمئن إليه في علة (الخارج من الجسد)، والذي ورد شرعاً : الاستقاء، والحجامة (على القول بأنها مفطرة). أما الاستمنا فهذا يقال فيه: (في معنى الجماع ، بجامع قضاء الشهوة .

ت- فلا يظهر لي علة، وإنما الوقوف على النص ، وعدم القياس . فثمة ما يخرج من جسد الصائم مما لا يفطر معه بالإجماع ، وأكثرها فضلات : كالبول ، والغائط ، والمخاط ، واللعاب ، ودم الجروح ؛ مما يقوي أن العلة تعبدية غير معقولة المعنى . والله أعلم.

(١) ينظر: الداء السكري - دليل مريض السكري في الوقاية والعلاج ، د. عبد الله أحمد جنيّد (ص ٤٢)، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام ، د حسان شمسي باشا (ص ٧٥)، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية ، د. حسن الفكي (ص ٣٢٦).

وهرمون (الأنسولين) له فاعلية أساسية في عمليات الاستقلاب والتعامل مع الغذاء بشكل عام، ومع السكر بشكل خاص، لإنتاج الطاقة اللازمة للجسم ، وبناء الأنسجة المختلفة.

ويؤدي فقدانه (الكمي أو النوعي) إلى تراكم السكر في الدم بدرجات لم تعتد عليها أنسجة الجسم ، مما يتسبب في إحداث اختلالات عديدة، قد تظهر على المدى القريب أو البعيد^(١).

المطلب الثاني : أنواعه:

يندرج تحت مرض السكري عدة أنواع ، تختلف عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً في الأسباب وطرق العلاج، وهي على النحو التالي:

١- السكري من النوع الأول (Diabetes Mellitus Type1) .

٢- السكري من النوع الثاني (Diabetes Mellitus Type2) .

٣- سكري الحمل (Gestational Diabetes) .

٤- أنواع أخرى:

١- السكري الناتج عن بعض أمراض البنكرياس .

٢- السكري الناتج عن اختلالات هرمونية ، لاسيما في الغدد النخامية والكظرية، وخلايا في البنكرياس .

٣- السكري الناتج عن بعض الأدوية.

٤- أنواع أخرى نادرة^(٢).

المطلب الثالث :التصنيف الطبي للحالات المرضية لمرضى السكري:

يقسم عدد من الباحثين الأطباء، حالات مرضى السكري ، باعتبارات مختلفة ؛ منها اعتبار نوعية الدواء الذي يتعاطاه مريض السكري ، وتصنيف آخر باعتبار حالة المريض مع الصوم من حيث حصول مضاعفات على أثره من عدمها^(٣). ومهما يكن من أمر، فإننا نقتصر هنا على ما يهمنا في البحث:

تصنف الحالات المرضية لمرضى السكري ، من حيث التأثير من الصيام ، إلى أربعة أصناف :

الصنف الأول :

المرضى ذوو الاحتمالات الكبيرة جداً للتعرض للمضاعفات الخطيرة نتيجة الصيام ، بصورة مؤكدة طبياً، وتتميز أوضاعهم المرضية بحالة أو أكثر مما يأتي:

- حدوث هبوط السكر الشديد خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت شهر رمضان .

- المرضى الذين يتكرر لديهم هبوط السكر وارتفاعه بالدم .

(١) ينظر: قرار الندوة الطبية الفقهية التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت ، بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢هـ، لدراسة موضوع (مرض السكري وصيام رمضان) .

(٢) ينظر: القرار السابق للندوة الطبية الفقهية التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام ، د حسان شمسي باشا (ص ٧٥-٨٠) .

(٣) ينظر: إرشادات لمريض السكر الصائم خلال شهر رمضان (تأليف : دروؤف الحمامي ، د طارق ياقوت ، د.كمال إسحاق، (السكري وصوم رمضان (تأليف : د. مراد عبد الكريم المراد، منشور بالمجلة الطبية السعودية ، عدد ٧١، رمضان ١٤١١ هـ، كلاهما نقلاً من المصدر الآتي ، الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص.٨٠-٨٨)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد العاشر (٢٧٤-٢٧٥)، قرار المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، وذلك في الندوة الطبية المشار إليها.

- المرضى المصابون بحالة (فقدان الإحساس بهبوط السكر)، وهي حالة تصيب بعض مرضى السكري ، ، وخصوصاً من النوع الأول ،الذين تتكرر لديهم حالات هبوط السكر الشديد ولفترات طويلة.
- المرضى المعروفون بصعوبة السيطرة على السكري لفترات طويلة.
- حدوث مضاعفة (الحماض السكري الكيتوني)، أو مضاعفة (الغيبوية السكرية الأسمولية) خلال الشهور الثلاثة التي سبقت شهر رمضان .
- السكري من النوع الأول .
- الأمراض الحادة الأخرى المرافقة للسكري .
- مرضى السكري الذين يمارسون -مضطرين- أعمال بدنية عنيفة.
- مرضى السكري الذين يجري لهم غسيل كلوي.
- المرأة المصابة بالسكري اثناء الحمل.

الصنف الثاني:

- المرضى ذوو الاحتمالات الكبيرة نسبياً للتعرض للمضاعفات نتيجة الصيام ، بصورة يغلب على الظن وقوعها طبيياً، وتتميز أوضاعهم المرضية بحالة أو أكثر مما لأتي:
- الذين يعانون من ارتفاع السكر في الدم كأن يكون المعدل (١٨٠-٣٠٠) مغم/دسل، (١٠ اعلم-١٦.٥ ملم) ، ونسبة الهيموجلوبين المتراكم (المتسكر) التي تتجاوز ١٠%.
 - المصابون بقصور كلوي .
 - المصابون باعتلال الشرايين الكبير (كأمراض القلب والشرايين).

- الساكنون بمفردهم ، ويعالجون بواسطة حقن الأنسولين ، أو العقارات الخافضة للسكر، عن طريق تحفيز الخلايا المنتجة للأنسولين في البنكرياس ؛ خوفاً من الوفاة .

- الذين يعانون من أمراض أخرى ، تضيف أخطاراً إضافية عليهم.

- كبار السن المصابون بأمراض أخرى ؛ مثل : السرطان .

- المرضى الذين يتلقون علاجات تؤثر على العقل.

الصنف الثالث:

المرضى ذوو الاحتمالات المتوسطة للتعرض للمضاعفات نتيجة الصيام ، ويشمل ذلك: مرضى السكري ذوي الحالات المستقرة ، والمسيطر عليها بالعلاجات المناسبة الخافضة للسكر، التي تحفز خلايا البنكرياس المنتجة للأنسولين.

الصنف الرابع:

المرضى ذوو الاحتمالات المنخفضة للتعرض للمضاعفات نتيجة الصيام ، ويشمل ذلك: مرضى السكري ذوي الحالات المستقرة ، والمسيطر عليها بمجرد الحمية ، أو بتناول العلاجات الخافضة للسكر التي لا تحفز خلايا البنكرياس للأنسولين ، بل تزيد فاعلية الأنسولين الموجود لديهم.

المطلب الرابع:مدى توافرالضوابط الشرعية في الحالات المرضية المذكورة، من حيث

جوازالصيام من عدمه :

شحور ذلك من خلال النظر في مقامين: المقام الأول : نوع المرض، وحال المريض: يمكن

توزيع حالات مرضى السكري، من حيث الصوم إلى ما يلي:

- من يقدر على الصوم بلا مشقة ، مثل أصحاب الحالات المستقرة ، أو ممن يمكن السيطرة على السكر لديهم، بمجرد تنظيم جيد لوجباتهم الغذائية فقط^(١).

فهذا الصوم في حقه واجب ، ولا يجوز له أن يفطر، حيث من الضوابط التي قررناها في المبحث السادس : (أن المريض الذي تحصل له مشقة محتملة معتادة بسبب الصيام ، لا يباح له الإفطار).

- من يقدر على الصوم بمشقة محتملة، مثل أصحاب الحالات التي يمكن السيطرة على السكر لديهم ، من خلال استخدام عقاقير خافضة للسكر، تتمثل هذه العقاقير في أقراص طويلة تؤخذ عن طريق الفم ، سواء كانت مرة واحدة ، أو مرتين في اليوم^(٢).

ووجه المشقة هنا: أنه يحتاج إلى تعديل لمواعيد تناول الأقراص ، لتكون في وقت الإفطار، مع تنظيم دقيق لوجباته الغذائية، واجتناب بعض الأنواع المؤثرة على حالته المرضية. وحكمه الشرعي من حيث الصيام مثل السابق؛ لانطباق الضابط المذكور عليه.

- من يقدر على الصوم بمشقة غير محتملة ، وهم أصحاب الحالات غير المستقرة ، وغالباً ما يستخدمون حقن الأنسولين^(٣).

فهذا يجوز له الإفطار، حيث من الضوابط التي قررناها في المبحث السادس : (أن المريض الذي لا يقدر على الصوم إلا بمشقة غير معتادة، يجوز له الإفطار).

- حالات لا يقدر على الصوم بحال^(٤). فهؤلاء يجب عليهم الإفطار وجوباً لازماً؛ درءاً للضرر عن أنفسهم ، والصوم في حقهم محرم^(٥).

(١) ينظر: الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص ٨٠).

(٢) ينظر: الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص ٨١-٨٤).

كما يتعين على الطبيب المعالج، أن يبين لهم خطورة الصيام عليهم ، والاحتمالات الكبيرة لإصابتهم بمضاعفات خطيرة على صحتهم وحياتهم ، بصورة مؤكدة ، أو يغلب على الظن وقوعها طبياً^(٤).

المقام الثاني : نوع الدواء الذي يتناوله مريض السكري :

قد يحصل لمريض السكري الاستمرار بالصيام بلا طعام، لكن مع تناول عقار خافض للسكر، وهو أحد نوعين:

١- عقار عن طريق الفم (أقراص طبية).

٢- عقار عن طريق الأوردة (حقن الأنسولين).

فإن تناول معهما طعاماً، أو ماءً لدفعها، فلا إشكال في فطره ، ولا إثم عليه، لحاجته لذلك ؛ تخفيفاً لمرضه ، وتقديراً لحالته الطبية.

فإن حصل واقتصر على مجرد العلاج الخافض ، فإن كانت : أقراصاً طبية ، وتناولها عن طريق الفم بلا ماء، فهذا يعتبر مفطراً، لتوافر عدد من الضوابط عليه:

أ - كل ما كان في حكم الأكل والشرب ، صورة أو معني فهو مفطر.

وتناول هذه الأقراص صورة أكل.

(١) ينظر: الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص ٨٤-٨٦).

(٢) ينظر: الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام (ص ٨٤).

(٣) ينظر: الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين (٣٤١\٦).

(٤) ينظر: قرار المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، في الندوة الطبية المشار إليها.

ب- كل دواء داخل إلى عمدة الإنسان ؛ فهو مفطر .

وهذه الأقراص داخلية إلى المعدة .

ج - الدواء الداخل إلى المعدة، لا بد أن يكون مستقراً فيها؛ ليكون مفطراً .

وهذه الأقراص قد استقرت في المعدة .

د - المنافذ المعتبرة في الإفطار، هي المنافذ المعتادة للأكل والشرب حقيقة .

وهذه الأقراص تدخل عن طريق الفم ، وهو منفذ معتاد .

وإن كان العلاج الخافض : (حقن أنسولين)، وتعاطاها بلا طعام أو ماء، فلا يفطر بذلك ، إذ ليست أكلاً ولا شرباً ، لا حقيقة ولا حكماً، ولا صورة ولا معنى .

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ، أسجل أهم ما توصلت إليه من نتائج ، فأقول :

١ - المريض الذي لا يقدر على الصوم بحال؛ يجب عليه الإفطار.

٢ - المريض الذي لا يقدر على الصوم إلا بمشقة غير معتادة ولا محتملة؛ يجوز له الإفطار. ٣ - المريض الذي تحصل له مشقة محتملة معتادة بسبب الصيام ، لا يباح له الإفطار.

٤ - المرض الذي يخشى (يقيناً أو غالباً) حصوله بسبب الصوم ؛ يجوز معه الإفطار. ٥

-الدواء الذي يفطر بسببه الصائم هو: ما كان في حكم الأكل والشرب ، صورة أ أو معنى.

٦ - كل مادخل إلى معدة الإنسان ، مستقراً فيها ؛ فهو مفطر.

٧ -الدواء الذي يحوي قيمة غذائية (غير مقصودة بالتعاطي، ويسيرة عرفاً) لا يفطر.

٨ -يشترط في الطبيب المعالج أن يكون أميناً في قوله ، حاذقاً في صنعه.

٩ - يجب على الطبيب الالتزام بالحكم الشرعي عند الإشارة على المريض بالإفطار من عدمه ، من غير تشدد أو تساهل ؛ وإلا فهو آثم شرعاً.

١٠ - يجب على المريض التزام قرار الطبيب ، إذا توافر فيه الشرطان ، سواء بالإفطار أو عدمه.

١١- يَأْتُم المريض لو تساهل فأفطر، والطبيب نرى عدم حاجته لذلك.

١٢- يَأْتُم المريض لو شدد على نفسه فصام ، وتضرر بذلك ، وقد أشار عليه الطبيب بحاجته لذلك.

هذا آخرها تيسر بحثه وكتابه ..

وبالله - نعالى - التوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- ١-الإجماع ، محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: د . صغير أحمد حنيف ، ط دار عالم الكتب ، عام ١٤٢٤هـ
- ٢-أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية ، د.حسن أحمد الفكي ، ط.دارالمنهاج، ط ١، عام ١٤٢٥ هـ
- ٣- أحكام القرآن ، محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: علي البجاوي ، ط . دار المعرفة، عام ١٤٠٧ .
- ٤- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر ابن عبد البر، ط . دار الكتب العلمية ، ط ، عام ٢٠٠٠ م.
- ٥- الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: علي البجاوي ، نشر: دار الجيل ، ط ١ ، عام ١٤١٢هـ
- ٦-الأم ، محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح : محمد زهري النجار، ط . دار المعرفة. (ب)
- ٧-البحر الرائق شرح كتر الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي ، نشر: دار المعرفة، ط ٢ (تصوير).
- ٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، نشر: دار الكتاب العربي، ط ٢ عام ١٤٠٢هـ

(ت)

- ٩-التاج والإكليل، المراق، مطبوع بمامش مواهب الجليل للحطاب، تصوير عن ط . السعادة، مصر، عام ١٣٢٩هـ.

١٠- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري ، باعتناء الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني ، نشر: دار الفكر. (تصوير عن ط . الهندية).

١١- تبصرة الحكام ، ابن فرحون ، مصورة عن ط . العامرة بمصر عام ١٣٠١هـ، نشر: دار الكتب العلمية.

١٢- تعليق التعليق على صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ط . المكتب الإسلامي ، دار عمار، ط ١ ، عام ١٤٠٥هـ .

١٣- تفسير الطبري ، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير الطبري ، ط . دار الفكر، عام ١٤٠٥ .

١٤- التلخيص الحبير، ابن حجر، تحقيق: عبد الله هاشم يماني ، نشر: دار أحد، (تصوير عن ط عام ١٣٨٤هـ).

١٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ط عام ١٣٨٧هـ (ط. المغربية).

١٦- تهذيب السنن (سنن أبي داود)، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم ، ت : أحمد شاكر، حامد الفقي ، ط. مطبعة السنة المحمدية، ط عام ١٣٦٩، نشر: دار المعرفة.

(ج)

١٧- جامع الترمذي ، أبو عيسى الترمذي ، ط. بيت الأفكار الدولية ، عام ١٤٢٠هـ (ح)

١٨- الحاوي الكبير، علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية، ط ١ ، عام ١٤١٩هـ .

١٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، ط . دار الكتاب العربي، ط ٤ ، عام ١٤٠٥هـ .

(د)

٢٠- الداء السكري ، دليل مريض السكري في الوقاية والعلاج، د. عبد الله أحمد جنيد، ط . دار الفكر، ط ١ ، عام ١٤٠٥هـ .

٢١- الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام ، د . حسان شمسي باشا ، ط مكتبة السوادى ، ط ١ ، عام ١٤١٥هـ .

(ر)

٢٢- رسالة الصلاة وحكم تاركها ، أبو عبد الله ابن القيم ، نشر: دار الكتب العلمية ، ط ١ عام ١٤٠٢ هـ (تصوير).

(س)

٢٣- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد، ط . بيت الأفكار الدولية ، عام ١٤٢٠هـ

٢٤- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث ، ط . بيت الأفكار الدولية ، عام ١٤٢٠هـ .

٢٥- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، مصورة عن ط . الهندية، نشر: دار المعرفة ، ط عام ١٣٤١ هـ .

(ش)

٢٦- الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، أحمد الدردير أبو البركات ، محمد عرفة الدسوقي ، نشر: دار الفكر (تصوير).

٢٧- الشرح الممتع ، محمد بن صالح العثيمين، ط روار ابن الجوزي ، ط ١ ، عام ١٤٢٢هـ.

٢٨- شرح صحيح مسلم ، أبو زكريا لحبي النووي ، من نشر: دار الكتب العلمية . (تصوير عن ط. المصرية).

(ص)

٢٩- صحيح ابن حبان (ترتيب ابن بلبان)، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، عام ١٤١٨ هـ .

٣٠- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ط .بيت الأفكار الدولية ، عام ١٤١٨ هـ ٣١- صحيح مسلم ، محمد بن الحجاج ، ط .بيت الأفكار الدولية ، عام ١٤١٨ هـ (ط)

٣٢- الطرق الحكمية ابن القيم ، ط . حامد الفقي.

(ع)

٣٣- العلل الكبير (ترتيب القاضي)، محمد بن عيسى الترمذي ، ط .عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، ط ١ ، عام ١٤٠٩ هـ.

(غ)

٣٤- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام ، ط. دار الكتاب العربي، ط١ عام ١٣٩٦هـ

(ف)

٣٥- فتاوى أبو زهرة ، جمع : د محمد عثمان شبير، ط. دار القلم ، ط ١، عام ١٤٢٧هـ

٣٦- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (فتاوى ورسائل)، جمع وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ،
(تصوير عن ط . الحكومة الأولى عام ١٣٩٩ هـ).

٣٧- فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة)، جمع: د محمد الشويعر، نشر: دار
أصداء المجتمع ، ط ٣، عام ١٤٢١هـ .

٣٨- فتاوى محمد رشيد رضا، جمع: د. صلاح الدين المنجد، ط . دار الكتاب الجديد، ط ١، عام ١٩٧١ م .

٣٩- الفتاوى ، محمود شلتوت .

٤٠- فتاوى مصطفى الزرقاء، جمع : مجد أحمد مكى، ط . دار القلم ، ط ٢، عام ١٤٢٢هـ .

٤١- فتح الباري ، ابن حجر، ط . دار السلام ، ط ٣، عام ١٤٢١ هـ

٤٢- الفروع، محمد بن مفلح المقدسي ، تحقيق: د. عبد الله التركي ، ط. مؤسسة الرسالة ، ط ١، عام ١٤٢٤ هـ

٤٣- الفروق ، أحمد بن إدريس القرافي ، نشر: عالم الكتب (تصوير).

٤٤- فقه الصيام ، د. يوسف القرضاوي .

(ق)

٤٥- القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، ط . مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، عام ١٤٠٧هـ - ٤٦- قرار الندوة الطبية الفقهية التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت، بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢هـ، لدراسة موضوع (مرض السكري وصيام رمضان) . ٤٧

٤٧- قواعد ابن رجب (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)، تحقيق: مشهور حسن سلمان ، ط . دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، ط ١ ، عام ١٤٢٤هـ

٤٨- قوانين ابن جزى (القوانين الفقهية)، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي. (ك)

٤٩- الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر ابن عبد البر القرطبي ، ط. دار الكتب العلمية، ط ١ ، عام ١٤٥٧ هـ

٥٠- الكافي ، أبو محمد ابن قدامة ، ط . دار هجر، ط ١ ، عام ١٤١٧ هـ) .

ل

٥١- لسان العرب، ابن منظور، نشر: دار عالم الكتب ، ط عام ١٤٢٤ . (تصوير عن ط . بولاق) .

(م)

٥٢- المبسوط ، شمس الدين السرخسي ، نشر: دار المعرفة (تصوير).

- ٥٣-مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدّة ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، العدد (١٠) . ٥٤- مجموع الفتاوى ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، ط . مجمع الملك فهد بالمدينة ، عام ١٤٢٥ ، توزيع : وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية
- ٥٥-المجموع ، أبو زكريا يحيى النووي ، نشر: دار الفكر، عام ١٩٩٧ م .
- ٥٦-المحلى ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، نشر: مكتبة دار التراث ، توزيع : مكتبة المعارف، (تصوير عن ط . الشيخ أحمد شاكر).
- ٥٧ - المدونة ، مالك بن أنس، سؤلات سحنون لابن القاسم ، نشر: دار صادر (تصوير).
- ٥٨ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل ، رواية أبي دواد، تحقيق: طارق عوض الله ، ط مكتبة ابن تيمية ، ط ١ ، عام ١٤٢٠ هـ
- ٥٩-مستدرك الحاكم ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، نشر: دار المعرفة . (تصوير عن ط . الهندية).
- ٦٠ -مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط. الميمنية، نشر: المكتب الإسلامي ، مع فهرس الألباني ، ط ٥ عام ١٤٠٥ هـ
- ٦١-مسند الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ، ت/حسين الداراني ، نشر: دار المغني ، ط ١ عام ١٤٢١ .
- ٦٢ -معين الحكام ، الطرابلسي الحنفي ، ط . الحلبي، عام ١٣٩٤
- ٦٣-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، الشرييني الخطيب ، تصوير عن ط . الحلبي، نشر: دار إحياء التراث العربي.

٦٤ - المعني ، الموفق أبو محمد ابن قدامة ، تحقيق: د.عبد الله التركي ، ود.عبد الفتاح الحلو، نشر: دار عالم الكتب (تصوير عن ط .هجر)، ط ٥ ، عام ١٤٢٦ .

٦٥ - مفطرات الصيام المعاصرة، د.أحمد الخليل ، ط.دار ابن الجوزي ، ط ١، عام ١٤٢٦هـ

٦٦ - المنتقى ، ابن الجارود عبد الله بن علي النيسابوري ، ط.دار القلم ، ط ١، عام ١٤٠٧هـ

٦٧ - الموافقات ، الشاطبي ، تعليق: عبد الله دراز، نشر: دار المعرفة، (تصوير عن ط.مصر). - الموسوعة الفقهية ، إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، العدد (٢٨)

(ن)

٦٩ - نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، نشر: دار القبلة ، والمنار، ط ١. عام ١٤١٨ . (تصوير عن ط. الهندية، مع اعتناء وتصحيح / محمد عوامة).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١- المقدمة	١٥٧
٢- الدراسات السابقة	١٥٩
٣- خطة البحث	١٦٠
٤- المبحث الأول : تعريف الصوم	١٦١
٥- المبحث الثاني : حد المرض المبيح للفطر	١٦٣
٦- المبحث الثالث : مدرك الخلاف في مناه الإفطار	١٦٩
٧- المطلب الأول : العلة الجامعة لمفسدات الصيام	١٦٩
٨- المطلب الثاني : الجوف المعتبر في الإفطار	١٧٤
٩- المطلب الثالث : المنافذ المعتبرة في الصيام	١٨٢
١٠- المبحث الرابع : اعتبار رأي الطبيب المعالج وشروطه	١٨٧
١١- المبحث الخامس : قضاء المريض للصوم وأحواله	١٩٢
١٢- المبحث السادس : الضوابط الشرعية للمريض والمرض والدواء في مجال	
الصيام	١٩٥

- ٢٠١ ١٣-المبحث السابع : دراسة تطبيقية لمرض السكري
- ٢٠٩ ١٤-الخاتمة
- ٢١١ ١٥-فهرس المصادر والمراجع
- ٢١٩ ١٦-فهرس الموضوعات

فواصل مضيئة

قال ابن جماعة الكناني (ت ٧٣٣ هـ) في أدب العالم في نفسه (الثاني عشر: الاشتغال بالتصنيف والجمع والتأليف ، لكن مع تمام الفضيلة وكمال الأهلية ، فإنه يطلع على حقائق الفنون ودقائق العلوم ، للاحتياج إلى كثرة التفتيش والمطالع والتنقيب والمراجعة، وهو كما قال الخطيب البغدادي يثبت الحفظ ويذكي القلب، ويشحذ الطبع ، ويجيد البيان ، ويكسب جميل الذكر وجزيل الأجر، ويخلد إلى آخر الدهر.

والأولى أن يعتني بما يعم نفعه، وتكثر الحاجة إليه ، وليكن اعتناؤه بما لم يسبق إلى تصنيفه ، متحررا إيضاح العبارة في تأليفه ، معرضا عن التطويل الممل والإيجاز المخل ، مع إعطاء كل مصنف ما يليق به ولا يخرج تصنيفه من يده قبل تهذيبه وتكرير النظر فيه وترتيبه)

تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ص : ٦١